المحاضرة الثانية عشر الفصل الثامن : الاقتصاد الدولي

- مقدمة :

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (**International Trade**) من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث. وتعتمد دراسة الاقتصاد الدولي، كما هي الحالة بالنسبة لفروع الاقتصاد الأخرى، كالمالية العامة والتنمية الاقتصادية، على النظرية الاقتصادية العامة بفرعيها : الاقتصاد الجزئي (**Microeconomics**)، والاقتصاد الكلي (**Macroeconomics**). فمثلاً، يدرس الاقتصاد الدولي، على مستوى الاقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطار على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي.

- أنماط واتجاهات التجارة الدولية :

عندما يقوم قطر معين بشراء السلع والخدمات من أقطار أخرى تسمى هذه بالواردات (**Imports**)، أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات (**Exports**). الجدير بالملاحظة، إن جميع الأقطار، سواء كانت متقدمة أو نامية، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

1.1. تجارة السلع :

تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.

1.2. تجارة الخدمات :

لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحية وغيرها، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية.

- مبررات قيام التجارة الدولية :

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين بعض الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتمال الذاتي وعدم المناجزة مع الأقطار الأخرى. في الواقع، أنه من الصعب لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى. فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

1.2. قانون الميزة المطلقة :

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة **Law of Absolute Advantage** الذي جاء به آدم سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار. حيث تحدث التجارة بين الأقطار، استناداً إلى هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر (بسبب اختلاف ظروف الإنتاج) أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.

2.2. مبدأ الميزة النسبية :

يمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي. فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول (1-8). يتضح من الجدول أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح، كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح، بينما سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات.

جدول (1-8): يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا				
الدولة	المنسوجات	القمح	تكلفة الفرص البديلة (الوحدة الواحدة)	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات (الوحدات المضخى بها من القمح)	القمح (الوحدات المضخى بها من المنسوجات)
سوريا	30	10	$\frac{10}{30} = \frac{1}{3} = 0.333$	$\frac{30}{10} = \frac{3}{1} = 3$
العراق	30	30	$\frac{30}{30} = 1$	$\frac{30}{30} = 1$

- شرح الجدول 1-8 مبدأ الميزة النسبية :

يعتبر العراق أكثر كفاءة في إنتاج القمح مقارنة بسوريا (لديه ميزة نسبية في إنتاج القمح): و ذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة لوحدة واحدة من القمح هي أضعف في العراق مقارنة بسوريا. بمعنى لزيادة وحدة واحدة من القمح في العراق يقع التضحية بوحدة واحدة فقط من المنسوجات، بينما في سوريا لزيادة وحدة واحدة من القمح لا بد من التضحية بـ 3 وحدات من المنسوجات. في المقابل تعتبر سوريا أكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات مقارنة بالعراق (لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات): و ذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة لوحدة واحدة من المنسوجات هي أضعف في سوريا مقارنة بالعراق. بمعنى أن لزيادة وحدة واحدة من المنسوجات في سوريا يقع التضحية بـ 0.333 وحدة فقط من القمح، بينما في العراق لزيادة وحدة واحدة من المنسوجات لا بد من التضحية بوحدة كاملة من القمح.

3.2. شروط التبادل التجاري :

شروط التبادل التجاري (**The Terms of Trade**)، والتي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم إستيرادها. وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الإستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً.

- وسائل حماية الصناعة الوطنية :

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للإستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية وحتى بعض الأقطار المتقدمة، ما زالت تمارس وسائل عديدة تعيق حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية. ومن أبرز وسائل الحماية المطبقة ما يلي :

1.3. التعريف الجمركية : يقصد بالتعريف الجمركية **Tariff** الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات. حيث يمكن ان تأخذ هذه الرسوم شكل ضريبة معينة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو أن تقرض على قيمة السلعة المستوردة ككل.

2.3. نظام الحصص : يقصد بنظام الحصص **Quota System** هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة. و في بعض الأحيان يتم وضع حد معين من الأرصدة من العملة الصعبة لا يمكن تجاوزه في الانفاق على السلع المستوردة.

- نظريات الحماية :

1.4. نظرية الصناعة الناشئة :

بما أن الصناعة الناشئة (**Infant-Industry**) تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية. لذلك تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة حين اكتمال تطورها من حيث الكفاءة والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية، خاصة في السوق المحلية.

- غير أن هذه النظرية وجهت إليها انتقادات تتمثل في التالي :

- إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التثبيت بالحماية لفترة طويلة جداً.

- تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو استخدام نظام الحصص إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

2.4. نظرية حماية الأجور:

تقوم بعض الأقطار، وخاصة المتقدمة صناعياً، بحماية الأجور **Wage-Protection** فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور.

غير أن هذه النظرية وجهت لها بعض الانتقادات، من أهمها ما يلي :

- أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج.

- يمكن للأقطار النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بارتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبة كبيرة.

3.4. نظرية حماية الاستخدام :

تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل.

وتتمثل أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيما يلي :

- أن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والاستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة.

- تؤدي الرسوم الجمركية، ونظام الحصص إلى تكوين الاحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء.

-يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة هي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد أيضاً.

4.4. نظرية الإغراق :

يحدث الإغراق **Dumping** عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي في هذه الأسواق وخاصة التخلص من المنافسين المحليين. و عليه، فإن هذه السياسة تعتبر في الحقيقة من أهم مبررات حماية الصناعات الناشئة المحلية التي تلجأ لها بعض الدول من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجات هذه الشركات الأجنبية.

– المالية الدولية :

أصبحت العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول، بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها. لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (**International Finance**) التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الإستثمارية، من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية.

1.5. أسواق الصرف الأجنبي :

تعتبر مجموعة أقطار الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم اعتباراً من 1/5/2004 خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها 450 مليون نسمة، أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة، وهو أكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو. أما باقي أقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها، ويعني هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المصدرة. وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي.

1.1.5. وظيفة أسواق الصرف الأجنبي :

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات أخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات. وقد تكون الحالة العكس بالنسبة لأقطار أخرى. لذلك يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى.

2.1.5. تأثيرات المبادلات الدولية :

- تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد.
- يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. أي أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج.
- يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته

2.5. ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

مكونات ميزان المدفوعات :

الحساب الجاري : يشتمل الحساب الجاري (**Current Account**) على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

حساب رأس المال : يشتمل حساب رأس المال (**Capital Account**) على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

– معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات :

لما كان اختلال التوازن (**Disequilibrium**) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك كان لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج. هناك وسائل عديدة يمكن من خلالها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ونذكر من أهمها: أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة.

أسعار الصرف الحرة : يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية الأخرى.

ولأسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة ثلاث مزايا مهمة وهي :

– أنها تؤدي إلى تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.

– أنها تؤدي إلى زيادة الواردات وهبوط الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.

– أنها لا تؤدي إلى فرض القيود على الاقتصاد المحلي.

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بها وسيلة أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة، إلا أنها لا تخلو من بعض المساوئ. منها ما يلي :

– أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب احتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة ووقت التسليم.

– أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي انخفضت قيمة عملته في أسواق الصرف الأجنبية.